

على الاستثناء ومثاله قوله تعالى ولا يلقى عليه احد الامرانك قرا ابو عمرو  
 وابوكثير بالرفع على الابدال من احد وحيات قرا الكثر على الوجه المبرح لان مرجع  
 الفراء الرواية لا الروى والثاني ان يكون مستثنى من اهلك فعلى هذا يكون  
 النصب ولحا ومثاله الاستثناء قوله تعالى ومن يقبض من حمة ربه الا ان  
 في الجمع بالرفع على الابدال الضمير في قبض ولو قرأ الا الضالين بالنصب  
 على الاستثناء لجاز ولكن الفراء سنة متبعة وان كان الاستثناء منقطا فاهل  
 الحجاز يسمون النصب فيقولون ما فيها احد الا هم ارا ويلقون بها بالذم  
 قال الله تعالى ما لهم من علم الا اتباع الظن وسوء تحبيرون النصب والابدال  
 وتقرؤون الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز  
 ان يقرأ بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لان الخافض له من الابدال لا يقع  
 المثل معرفة موجهة وعلا لانه لا يعمل الا في الكبر المفضلة والمستفهم عنها  
 وقيل جميعا وقوله تعالى ما ترى في خلق الرحمن تظاوت فارجع البصر هل ترى  
 من فطور وراية مستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا سواء  
 كان الاستثناء منقطا نحو ما فيها الامم احد او متصلا نحو ما قام  
 الازيد القوم فالالكيت وبالاول الاجمعية وما لا اشد الحق مذهب  
 وانما منع الا اتباع في ذلك لان التابع لا يتقدم على المتبوع ولو كان الكلام  
 السابق على المتبوع ونفى بمان لا يكون المستثنى منه مذكورا فان الاسم  
 المذكور الواقع بعد اليعطى ما يستحقه ولو لم توصد الا يقال ما قام الازيد  
 بالرفع كما يقال ما قام زيد وما ريت الازيد بالنصب كما يقال ما ريت زيدا  
 وما ريت الازيد بالرفع كما تقول ما ريت زيدا ويسمى ذلك استثناء صغرى  
 لان ما قبل الرفع يطلب صاحبه ولم ينتقل عنه بالعلل فيما يقضيه

والاستثناء

والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف فقبله ما قام الازيد ما قام احد لا  
 زيد وكذا الباقي **صن** ويستثنى بغيره سوى خافضين معربين بلعرب الازيد  
 بعد لا ويجوز وعدا وحاشا نواصب وهو فومن وما خلا وما عدا وليس يكون  
 نواصب ثمن الادوات التي يستثنى بها غير الازيد انما هي ما خفضت نواصبها  
 دائما وما خفضت تاريخه ونصبت حرفها فاما الله يخفض دائما فغيره سوى قوله  
 القوم غير زيد وقام القوم سوى زيد يخفض زيد فيها ونصب غيرهم بما يستحقه  
 الاسم الواقع بعد لا في ذلك الكلام فيقول قام القوم غير زيد بنصب غيرهم  
 قام القوم الازيد بنصب زيد وتقول ما قام القوم غير زيد وغير زيد بالنصب  
 والرفع كما تقول ما قام القوم الازيد والازيد وتقول ما قام القوم غيرهم بالنصب  
 عند الحجازيين وبالنصب والرفع عند الفصحيين وعلا ذلك فحذف وهذا حكم سوى  
 خلافا لسيدويه فانه زعمها واجبة النصب على النظر فيه دائما لان ما نصب فقط  
 وهو ليس والى يكون وما خلا وما عدا فتقول ما ليس زيد ولا يوزيد  
 وما خذ زيد وما خذ زيد وفي الحديث ما نهى زيد م وذكر اسم الله عليه في الحديث  
 والظفر وقال المبيد الاكل ثمن ما خلا الله باطل وكل نصيب لا يحال زائل ونصبا  
 بعد ليس ولا يكون على ان خبرها واسمها مستر في اي وجوبها ونصبا بعد ما خلا  
 وما عدا على ان مفعولها والفعل مستر فيهما الثالث ما نصب تاريخه وخفض حرفه وهو  
 ثلاثة خبر وعد وحاشا وذلك لان تكون حرفه حرفا لما فيه فان قدر  
 حرفه فاجرة خفضت بها المستثنى وان قدره انما بالنصب على المفعول وقتها  
 الفاعل **صن** باب يخفض الاسم ما حرف مستر وهو من قول من وعلى  
 وفي ذلك ولما انضم وغيره وتحقق بالظاهر وهو وب وعده ومد والواو وحى  
 ووالنصم وتاؤه نزل على ما افق الكلام على ذكره فوعلت والنصب بانصب

مطلب ويستثنى بغيره

Copyrighted material